المحرز

في

شرح الموجز

في أصول الفقه

الجزء الثاني

(المباحث العقلية)

محمّدحسين العبدي

www.ketab.ir

عبدی، محمد حسین، ۱۳۵۷
المحرز فی شرح الموجز فی اصول فقه
محمد حسین عبدی.
قم : ذوی القربی ، ۱۳۹۳.
شابک الدوره : ۴-۵۴۶-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸
شابک جلد دوم : ۸-۵۴۸-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸
فهرستنویسی براساس فیپا
یادداشت : عربی
موضوع : اصول فقه شیعه .
رده بندی کنگره : ۱۳۹۳ ۲۳م۳ع /۸/۱۵۹ BP
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۱۲

www.ketab.ir

ذوی القربی
قم - شارع ارم - باساج قدس - رقم ۵۹
هاتف : ۰۲۵۳۷۷۴۴۶۶۳

المحرز في شرح الموجز
فی أصول الفقه

(الجزء الثاني في المباحث العقلية)

تأليف : محمد حسين العبدي

*المطبعة : گل وردی * الكمية : ۱۰۰۰ جلد * تاريخ الطبع : ۱۴۳۵ هـ.ق*
*الطبعة : الاولى * شابک جلد الثاني : ۸-۵۴۸-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸*

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للمؤلف

الفهرس

المقصد السادس: الحجج والأمارات	٥
أهمّ المقاصد الأصولية	٩
مصادر الفقه	١٠
تقسيم المكلّف باعتبار الحالات	١١
حكم القطع	١٢
حكم الظنّ	١٢
حكم الشكّ	١٣
المقام الأوّل القطع وأحكامه	١٥
الفصل الأوّل: حجّية القطع	١٥
وجوب متابعة القطع	١٥
حجّية القطع الذاتية	١٦
خصائص القطع	١٧
المراد من الحجّية	١٧
منشأ الحجّية	١٨
الفصل الثاني التجرّي	٢٠
التجرّي في اللغة	٢٠

www.ketab.ir

التجرّي في الاصطلاح ٢٠
الانقياد في الاصطلاح ٢١
الموافقة أو المخالفة مع التكليف الواقعي أو الخيالي ٢١
التجرّي من المباحث الكلامية أو الفقهية أو الأصولية ٢١

الموضع الأوّل: في حكم نفس التجرّي ٢٢
الأقوال في حكم نفس التجرّي ٢٢
القول الحقّ في حكم نفس التجري ٢٣
الذمّ العقلي و العقاب الشرعي ٢٤
التجرّي بالقصد ٢٥

الموضع الثاني: في حكم الفعل المتجرّى به ٢٥
الفصل الثالث تقسيم القطع إلى طريقي وموضوعي ٢٧
القطع الطريقي ٢٧
القطع الموضوعي ٢٧
وجه تقسيم القطع إلى الطريقي والموضوعي ٢٨
الفروق بين القطع الطريقي والموضوعي ٢٨
أقسام القطع الموضوعي ٣٠
متعلّق القطع الموضوعي ٣١
تطبيقات ٣٣

الفصل الرابع: قطع القطّاع ٣٧

www.ketab.ir

المراد من القطّاع ٣٧
قطع الوسواسي ٣٨
اعتبار قطع القطّاع ٣٩
١. اعتبار قطع القطاع الطريقي ٤٠
٢. اعتبار قطع القطاع الموضوعي ٤٢
حكم ظنّ الظنّان ٤٣
حكم شكّ الشكاك ٤٤

الفصل الخامس: هل المعلوم إجمالا كالمعلوم تفصيلا؟ ٤٦
الأمر الأوّل: في تعريف العلم الإجمالي ٤٦
الأمر الثاني: في منجزية العلم الإجمالي لثبوت التكليف به ٤٧
المرحلتان في منجزية العلم الإجمالي ٤٨
الحقّ في منجّزية العلم الإجمالي ٤٨
اختلاف منهج المصنّف مع منهج الشيخ الأنصاري في العلم الإجمالي ٤٩
الأمر الثالث: في كفاية الامتثال الإجمالي ٥٠
الصور الثلاث في كفاية الامتثال الإجمالي ٥١
النتيجة في البحث عن العلم الإجمالي ٥٥
تنبيه في المناط في الفرق بين مسألة العلم الإجمالي و مسألة الاشتغال ٥٥

الفصل السادس: حجّية العقل حجّية العقل في مجالات خاصة: ٥٧
وجه تقدّم مباحث القطع على مباحث العقل ٥٧
تعريف العقل ٥٧

www.ketab.ir

العقل أحد المنابع ٥٨
التعرّف على العقل واستدلاله ٥٨
١ـ الإدراك النظري والعملي للعقل ٥٨
اعتبارية المدرك العملي ٥٩
اعتماد المعتبرات العامّة على التكوين ٦٠
٢ـ أقسام الاستدلال العقلي ٦١
الاستقراء واعتباره في الاستنباط الفقهي ٦١
التمثيل واعتباره في الاستنباط الفقهي ٦٢
القياس المنطقي واعتباره في الاستنباط الفقهي ٦٣
أقسام القياس المنطقي بحسب عقلية الصغرى والكبرى وشرعيتها ٦٣
الدليل الشرعي ٦٣
الدليل العقلي المستقلّ ٦٤
الدليل العقلي غير المستقلّ ٦٥
٣ـ تعريف الدليل العقلي عند الأصوليين ٦٦
حجّية العقل ٦٨
حجية المستقلات العقلية ٦٨
حجية غير المستقلات العقلية ٧٠
قاعدة الملازمة بين حكم العقل والشرع ٧١
إدراك العقل للمناطات والحكم وفقها ٧٢

تطبيقات ٧٤

www.ketab.ir

الفصل السابع في حجّية العرف والسيرة ٧٦
تمهيد ٧٦
تعريف العرف ٧٧
أقسام السيرة ٧٨

١. استكشاف الجواز تكليفاً أو وضعاً ٧٩
الشرطان في استكشاف الحكم الشرعي بالسيرة ٨٠
حاجة السيرة إلى إمضاء الشارع ٨١
أمثلة للسير المستحدثة ٨٢

٢. تبيين المفاهيم ٨٤

٣. تشخيص المصاديق ٨٦

٤. حلّ الإجمالات في ظلّ الأعراف الخاصة ٨٨

المقام الثاني أحكام الظن المعتبر ٩١

الموضع الأوّل: في إمكان التعبّد بالظن ٩١
الأقوال في التعبّد بالظنّ ٩١
دليل القائلين بامتناع التعبّد بالظنّ و الردّ عليه ٩٣
دليل القائلين بإمكان التعبّد بالظنّ ٩٣
العمل بسبب الظنّ لا بالظنّ نفسه ٩٤

www.ketab.ir

الموضع الثاني: في وقوع التعبد بالظن بعد ثبوت إمكانه ٩٤
تأسيس الأصل في العمل بالظنون ٩٤
الدليل على أصالة عدم حجّية الظنون ٩٥
أ. الدليل من الكتاب على عدم حجّية الظنون ٩٦
ب. الدليل من السنّة على عدم حجّية الظنون ٩٧
ج. الدليل من الإجماع على عدم حجّية الظنون ٩٨
د. الدليل من العقل على عدم حجّية الظنون ٩٨
العمل بالظن من دون إسناده إلى الشرع ٩٩
الظنون الخارجة عن أصالة عدم الحجّية ٩٩٩

الفصل الأوّل: حجّية ظواهر الكتاب ١٠٠
حجيّة ظواهر كلام كلّ متكلّم ١٠٠
حجّية ظواهر آيات الكتاب ١٠٠
مقدّمات الاحتجاج بكلّ كلام ١٠١
مقالة الأخباريين في عدم حجّية ظواهر الكتاب العزيز ١٠٤
الإشكال على أدلّة الأخباريين في عدم حجّية ظواهر الكتاب ١٠٥
عدم جواز الاستبداد في فهم الكتاب العزيز ١٠٧
تقرير آخر لخلاف الأخباريين في العمل بظواهر الكتاب ١٠٩
الظواهر من الأدلّة الظنية أو القطعية ١١٠
قطعية الظواهر على مستوى المراد الاستعمالي عند المصنّف ١١١
الإشكال على قطعية الظواهر ١١٢

www.ketab.ir

الجواب عن الإشكال على قطعية الظواهر	١١٢
علّة احتساب الظواهر من الظنون عند الأصوليين	١١٤
الملاحظة على ما ادّعاه الأصوليون من ظنّية الظواهر	١١٦
الحاصل في قطعية الظواهر	١١٨
الفرق بين النصّ و الظاهر	١١٩
تأملّات في قطعية الظواهر	١٢٠
الفصل الثاني: الشهرة الفتوائيّة	١٢٣
أقسام الشهرة	١٢٣
القسمان من الشهرة الفتوائية	١٢٣
حجّية الشهرة الفتوائية القدماية	١٢٤
عدد الفتاوى المستندة إلى الشهرة	١٢٥
الفصل الثالث : حجّية السنّة المحكية بخبر الواحد	١٢٦
السنّة في مصطلح فقهاء العامّة	١٢٦
السنّة في مصطلح فقهاء أهل البيت عليهم السلام	١٢٦
رواية دالّة على سعة علم الأئمة عليهم السلام	١٢٨
السنّة المحكية والحاكية	١٣١
النواحي المبحوث عنها في كلّ رواية	١٣١
رأي الأخباريين بالنسبة إلى صدور الأخبار	١٣٣
أقسام الخبر	١٣٤
أقسام الخبر الواحد	١٣٤

www.ketab.ir

حجّية الخبر المتواتر والمحفوف بالقرينة ١٣٥
حجّية الخبر الواحد غير المحفوف بالقرينة في الأحكام الشرعية ١٣٥
الأقوال في حجّية الخبر الواحد ١٣٦
محلّ النزاع في إثبات حجّية الخبر الواحد ١٣٧

الاستدلال بالكتاب العزيز ١٣٩

١. آية النبأ ١٣٩
شأن نزول الآية الشريفة ١٣٩
شرح ألفاظ الآية الشريفة ١٤٠
كيفية الاستدلال بالآية الشريفة على حجّية الخبر الواحد ١٤٢

الأوّل: الاستدلال بمفهوم الشرط ١٤٢
الإشكال على الاستدلال على حجّية الخبر الواحد بمفهوم الشرط ١٤٣

الثاني: الاستدلال بمفهوم الوصف ١٤٥
الإشكال على الاستدلال على حجّية الخبر الواحد بمفهوم الوصف ١٤٧

٢. آية النفر ١٤٧
تفسير الآية الشريفة ١٤٧
وجه الاستدلال بالآية الشريفة على حجّية الخبر الواحد ١٤٨
الإشكال على الاستدلال بآية النفر على حجّية الخبر الواحد ١٥٠

٣. آية الكتمان ١٥١

www.ketab.ir

كيفية الاستدلال بآية الكتمان على حجّية الخبر الواحد ١٥١
الإشكال على الاستدلال بالآية على حجّية الخبر الواحد ١٥٢

٤. آية السؤال ١٥٣
كيفية الاستدلال بآية السؤال على حجّية الخبر الواحد ١٥٣
الإشكال على الاستدلال بالآية على حجّية الخبر الواحد ١٥٤
سعة دلالة الآيات على حجّية الخبر الواحد ١٥٤

الاستدلال بالروايات المتواترة ١٥٥
دفع الدور في التمسّك بالروايات لإثبات حجّية الخبر الواحد ١٥٥
الأخبار الدالة على حجّية الخبر الواحد ١٥٦
سعة حجّية الخبر الواحد على أساس دلالة الآيات و الروايات ١٥٩

الاستدلال بالإجماع ١٦٢
الإجماع المحصّل على حجّية الخبر الواحد ١٦٢
الإجماع المنقول على حجّية الخبر الواحد ١٦٣
ضرورة كون الإجماع المنقول على حجّية الخبر الواحد قطعياً ١٦٣
ادّعاء الإجماع على عدم حجّية الخبر الواحد ١٦٤
تعارض الإجماعين وكيفية الجمع بينهما ١٦٤

الاستدلال بالسيرة العقلائية ١٦٥
عدم التمسّك بالسيرة المتشرّعة في الاستدلال على حجّة الخبر الواحد ١٦٦
خلاصة تقرير الاستدلال بالسيرة العقلائية على حجّية خبر الواحد ١٦٦

www.ketab.ir

المانع من الاستدلال بالسيرة و دفعه ١٦٧

الفصل الرابع: الكلام في الإجماع ١٦٩
الإجماع في اللغة ١٦٩
الإجماع في الاصطلاح ١٦٩
الإجماع المحصّل و الإجماع المنقول ١٧٠

المقام الأوّل: الإجماع المحصل عند السنّة والشيعة ١٧٠
الإجماع واعتباره عند العامّة ١٧٠
الإجماع واعتباره عند فقهاء الشيعة ١٧١

حجّية الإجماع المحصل عند الإمامية ١٧٢
الأدلّة الأربعة وحجّية الإجماع المحصّل ١٧٢
الوجوه المذكورة في حجّية الإجماع المحصّل ١٧٣
أوجه الوجوه في حجّية الإجماع المحصّل ١٧٤
تقرير آخر لحجّية الإجماع المحصّل ١٧٥
التأمّل في وجه حجّية الإجماع المحصّل ١٧٦
الحاصل في وجه حجّية الإجماع المحصّل ١٧٧
الإجماع المحصّل دليل قطعي أو ظنّي ١٧٧

المقام الثاني: الإجماع المنقول بخبر الواحد ١٧٨
المراد من الإجماع المنقول ١٧٨
الألفاظ الدالّة على الإجماع ١٧٨

www.ketab.ir

الفرق بين الإجماع و بلا خلاف ١٧٩
الأقوال في حجّية الإجماع المنقول و أدلّتها ١٧٩
أ.القول بعدم حجّية الإجماع المنقول مطلقاً ١٧٩
ب.القول بحجّية الإجماع المنقول مطلقاً ١٨٠
ج.القول باللتفصيل في حجّية الإجماع المنقول ١٨٣
التساهل في نقل الإجماع ١٨٥
الاعتناء بقول الفقيه واسع الباع في نقل الإجماع ١٨٥

لفصل الخامس: حجّية قول اللغوي ١٨٦
طرق إثبات الظهور ١٨٦
وظيفة اللغوي والصرفي و النحوي والبلاغي ١٨٦
معنى الرجوع إلى اللغوي هو التقليد ١٨٧
الدليل على حجّية قول اللغوي ١٨٧
الإشكال الصغروي على دليل حجّية قول اللغوي ١٨٧
اعتبار بعض معاجم اللغة ١٨٨
الإشكال الكبروي على دليل حجّية قول اللغوي ١٨٩
سيرة المسلمين على الرجوع إلى أهل اللغة ١٩٠
الحصول على معاني اللألفاظ بالتتبع و الأنس باللغة ١٩٠
المشاكل المانعة من الركون التامّ على المعاجم اللغوية ١٩١
المعاجم اللغوية و أقسامها ١٩٣
أ. المعاجم الموضوعية ١٩٣

www.ketab.ir

ب.المعاجم الترتيبية ١٩٦
الأدلّة الغير المعتبرة ١٩٩
١.القياس ١٩٩
٢. الاستحسان ٢٠١
٣.المصالح المرسلة والذرائع ٢٠٢

المقصد السابع: الأصول العملية ٢٠٣

الأصول العملية ٢٠٧
حالات المكلّف بالنسبة إلى الحكم الشرعي وأحكامها ٢٠٧
الأصل أصيل حيث لا دليل ٢٠٨
الأدلة الاجتهادية والفقاهية ٢٠٨
ترتيب الأدلّة في مقام الاستنباط ٢٠٩
الأصول العملية المبحوث عنها في علم الأصول ٢٠٩
عدد الأصول العملية ٢١٠
عدد مجاري الأصول العملية ٢١٠
توضيح مجاري الأصول العملية ٢١١
مجرى الاستصحاب ٢١١
مجرى البراءة ٢١٢
مجرى الاحتياط ٢١٣
مجرى التخيير ٢١٣
تحرير آخر في مجاري الأصول العملية ٢١٥

www.ketab.ir

الأصول العملية العقلية والشرعية ٢١٦
ترتيب البحث عن الأصول العملية ٢١٦

الفصل الأوّل أصالة البراءة ٢١٧
تحرير محلّ النزاع في أصالة البراءة بين الأصوليين والأخباريين ٢١٧
أقسام الشكوك والشبهات في مجرى البراءة ٢١٩
أ. الشبهات الحكمية ٢١٩
الشبهة في مفهوم متعلّق الحكم شبهة حكمية أيضاً ٢٢٠
ب. الشبهات الموضوعية ٢٢٠
منشأ الشكّ في الشبهات الحكمية والموضوعية ٢٢٠
تقسيم الشبهات الحكمية والموضوعية إلى التحريمية والوجوبية ٢٢١
أ. الشبهة التحريمية ٢٢١
ب. الشبهة الوجوبية ٢٢١
عدم التعرّض إلى الشبهات الاستحبابية أو الكراهية ٢٢٢
جريان البراءة في الشكّ في الاستحباب أو الكراهة ٢٢٢

المقام الأوّل: الشبهة التحريمية وفيها مسائل أربع: ٢٢٤

المسألة الأولى: في الشبهة الحكمية التحريمية، لأجل فقدان النص ٢٢٥
اختلاف الأصوليين والأخباريين في الشبهات الحكمية التحريمية ٢٢٥
أدلّة الأصوليين على جريان البراءة في الشبهات الحكمية التحريمية ٢٢٦

١. التعذيب فرع البيان ٢٢٦

www.ketab.ir

٢. حديث الرفع ٢٢٩
سند الحديث ٢٣٠
دلالة الحديث ٢٣٠
المرفوع في حديث الرفع ٢٣٢
الآثار التي لا ترتفع بحديث الرفع ٢٣٣

اختصاص الحديث بما يكون الرفع منّة على الأمّة ٢٣٤
أمثلة ممّا لا يرتفع الحكم فيه بحديث الرفع ٢٣٥

٣. مرسلة الصدوق ٢٣٦
حجّية الأحاديث المرسلة ٢٣٦
حجّية مراسيل الصدوق ٢٣٦
دلالة الحديث على البراءة ٢٣٧

٤. الاستدلال بالعقل ٢٣٨
قبح العقاب بلا بيان ٢٣٨
حكم العقل بالبراءة في الشبهات تعليقي ٢٣٨
البراءة العقلية في قالب القياس المنطقي ٢٣٨

التعارض بين القاعدتين ٢٣٩
التعارض بين قاعدة قبح العقاب و قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل ٢٣٩
الجواب عن تعارض القاعدتين ٢٤١
مجرى قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل ٢٤٣

www.ketab.ir

أدلّة الأخباريين على وجوب الاحتياط في الشبهة الحكمية التحريميّة ٢٤٥
وجه تمسّك الأخباري بالعقل وظواهر الكتاب ٢٤٥

الف: الاستدلال بالكتاب ٢٤٥
وجه الاستدلال بآيات التقوى على وجوب الأحتياط ٢٤٦
الملاحظة على الاستدلال بآيات التقوى ٢٤٦

ب: الاستدلال بالسنّة ٢٤٨

الأولى: حرمة الإفتاء بلا علم ٢٤٩
دليل الأخباري في رد القياس المنطقي ٢٤٩
الإشكال على استدلال الأخباري ٢٥٠

الثانية: ما ورد من الأمر بالاحتياط قبل الفحص ٢٥١
كيفية الاستدلال برواية عبد الرحمن بن الحجاج ٢٥١
الملاحظة على الاستدلال ٢٥٢

الثالثة: لزوم الوقوف عند الشبهة ٢٥٣
الإشكال في عدّ الرواية الثالثة من أخبار لزوم الوقوف عند الشبهة ٢٥٥
الملاحظة على دلالة روايات لزوم التوقّف في الشبهات ٢٥٦

الرابعة: حديث التثليث ٢٥٧
وجه أقوائية أخبار التثليث في الدلالة على مقصود الأخباري ٢٥٨
مقبولة عمر بن حنظلة ٢٥٨

www.ketab.ir

تقريب الاستدلال بالمقبولة ٢٥٩
أ. الوجه الأوّل في تقريب الاستدلال ٢٥٩
الإشكال على الوجه الأوّل ٢٥٩
ب. الوجه الثاني في تقريب الاستدلال ٢٦٠
الإشكال على الوجه الثاني ٢٦١

ج: الاستدلال بالعقل ٢٦٣
الأدلّة العقلية التي بإمكان الأخباري أن يستدلّ بها على لزوم الاحتياط ٢٦٣
الملاحظة على استدلال الأخباري بقاعدة الاشتغال ٢٦٥

المسألة الثانية: الشبهة الحكمية التحريمية لإجمال النصّ ٢٦٨
إجمال النصّ بالنسبة إلى متعلّق الحكم الشرعي أو نفس الحكم الشرعي ٢٦٨
أ. الإجمال في متعلّق الحكم الشرعي ٢٦٨
عدّ الشبهات في متعلّق الحكم من موارد الشبهات الحكمية ٢٦٩
ب. الإجمال في الحكم الشرعي ٢٧٠
حكم الشبهة الحكمية التحريمية لإجمال النصّ ٢٧٠

المسألة الثالثة: الشبهة الحكمية التحريمية لتعارض النصّين ٢٧١
جهة البحث عن تعارض النصّين غير جهة البحث في باب التعارض ٢٧١
جريان البراءة في الشبهة الحكمية التحريمة لتعارض النصّين ٢٧١
ما دلّ على وجوب الاحتياط في المسألة و الجواب عنه ٢٧٢

www.ketab.ir

المسألة الرابعة: الشبهة الموضوعيّة التحريميّة ٢٧٣
عدم الخلاف بين الجميع في جريان البراءة في الشبهات الموضوعية ٢٧٣
الدليل النقلي على جريان البراءة في المسألة ٢٧٣
الدليل العقلي على جريان البراءة في المسألة ٢٧٤

المقام الثاني: الشكّ في الشبهة الوجوبية ٢٧٥
أقسام الشبهات الوجوبية ٢٧٥
حكم الشبهات الوجوبية عند الأصوليين والأخباريين ٢٧٦

الفصل الثاني أصالة التخيير ٢٧٧
أقسام التخيير ٢٧٧
القسمان في الشكّ في الدوران بين المحذورين ٢٧٨
المقام الأول: في الدوران بين المحذورين إذا كان الشكّ في التكليف ٢٨٠

المسألة الأولى: دوران الأمر بين المحذورين لفقدان النص ٢٨٠
حكم المسألة تكويناً ٢٨٠
الأقوال في المسألة من حيث الحكم الظاهري ٢٨١
جريان البراءة العقلية فى المسألة ٢٨٢
جريان البراءة الشرعية في المسألة ٢٨٣
ثمرة الحكم بالبراءة ٢٨٣

المسألة الثانية: دوران الأمر بين المحذورين لإجمال النص ٢٨٤

www.ketab.ir

الإجمال في الحكم وفي متعلّقه ٢٨٤
حكم المسألة ٢٨٥

المسألة الثالثة: دوران الأمر بين المحذورين لتعارض النصّين ٢٨٥
المشهور في حكم المسألة ٢٨٥
دليل المشهور ٢٨٥
اختلاف هذه المسألة مع المسألتين السابقتين في الحكم الظاهري ٢٨٧

المسألة الرابعة: دوران الأمر بين المحذورين في الشبهة الموضوعية ٢٨٧
حكم المسألة والدليل عليه ٢٨٧
التخيير ابتدائي أو استمراري ٢٨٨
الدليل على كون التخيير بدويا ٢٨٩
المقام الثاني: في الدوران بين المحذورين إذا كان الشكّ في المكلّف به ٢٩٠
حالة المكلّف في الدوران بين المحذورين للشكّ في المكلّف به ٢٩٠
حكم المسائل الأربع في المقام ٢٩١

الفصل الثالث أصالة الاحتياط ٢٩٢
الفرق بين الاشتغال والاحتياط ٢٩٢
أقسام الشكوك العارض على المكلّف به مع إمكان الاحتياط ٢٩٣
علّة عدم تعرّض الأصوليين إلى بعض صور الشبهة ٢٩٤

المقام الأوّل: الشبهة التحريمية ٢٩٦

www.ketab.ir

أقسام الشبهات التحريمية في المكلّف به ٢٩٦
أقسام الشبهات الموضوعية التحريمية ٢٩٧

حكم الشبهة المحصورة ٢٩٨
تحرير المسألة ٢٩٨
جواز المخالفة القطعية أو الاحتمالية في الشبهات المحصورة ٢٩٩
أ. مقتضى القاعدة الأوّلية في ارتكاب الشبهات المحصورة ٢٩٩
ب. مقتضى القاعدة الثانوية في ارتكاب الشبهات المحصورة ٣٠١

الاستدلال على جواز الترخيص ٣٠٣

الشبهة غير المحصورة ٣٠٦
المخالفة القطعية والموافقة القطعية في الشبهات الغير المحصورة ٣٠٦
الاتفاق على عدم وجوب الموافقة القطعية في الشبهات الغير المحصورة ٣٠٦
تحديد الشبهة غير المحصورة ٣٠٧
حكم الشبهة غير المحصورة في مقامين ٣٠٨
المقام الأوّل فيما إذا علم بوجود التكليف بين الأطراف بالوجدان ٣٠٨
المقام الثاني فيما إذا علم بوجود التكليف بين الأطراف بالإطلاق ٣٠٩
الدليل على عدم وجوب الموافقة في أطراف الشبهة غير المحصورة ٣٠٩

تنبيه: في حكم شبهة الكثير في الكثير ٣١٢
خاتمة: في حكم الشبهات التحريمية الحكمية في المكلّف به ٣١٤

www.ketab.ir

المقام الثاني: الشبهة الوجوبية ٣١٥
أقسام الشبهات الوجوبية ٣١٥

الموضع الأوّل: الشبهة الوجوبية الدائرة بين متباينين ٣١٥
أقسام الشبهة الوجوبية الدائرة بين المتباينين ٣١٦
حكم الأقسام المذكورة ٣١٨

الموضع الثاني: الشبهة الوجوبية الدائرة بين الأقل والأكثر ٣١٩
تقسيم الأقل والأكثر إلى الاستقلاليين والارتباطيين ٣١٩
الفرق بين الاستقلاليين والارتباطيين ٣١٩
حكم الأقلّ والأكثر الاستقلاليين ٣١٩
الزائد إمّا جزء أو شرط ٣٢٠
الأقلّ والأكثر الارتباطيان ٣٢١

المسألة الأولى: دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل فقدان النص ٣٢١
بيان المسألة ٣٢١
المختار في المسألة ٣٢٢

استدلال القائلين بالاحتياط ٣٢٣
التمسّك بقاعدة الاشتغال ٣٢٣
الملاحظة على جريان قاعدة الاشتغال في المسألة ٣٢٤

المسألة الثانية: دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل إجمال النص ٣٢٥
بيان المسألة ٣٢٥

www.ketab.ir

حكم المسألة ٣٢٦

المسألة الثالثة: دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل تعارض النصّين ٣٢٦

بيان المسألة وحكمها ٣٢٦

علّة التعرّض إلى مسألة تعارض النصّين في الأصول العملية ٣٢٧

المسألة الرابعة: دوران الأمر بين الأقل والأكثر في الشبهة الموضوعية ٣٢٧

بيان المسألة ٣٢٧

حكم المسألة ٣٢٨

حكم الشكّ في المانعية والقاطعية ٣٢٩

المراد من المانع والقاطع ٣٢٩

حكم الشكّ في مانعية شيء أو قاطعيته ٣٣٠

الفصل الرابع الاستصحاب ٣٣١

الأوّل: تعريف الاستصحاب ٣٣١

الاستصحاب لغة ٣٣١

الاستصحاب اصطلاحا ٣٣٢

اختلاف الاستصحاب مع غيره من الأصول العملية ٣٣٣

الثاني: أركان الاستصحاب ٣٣٤

القواعد المبتنية على اليقين والشكّ ٣٣٧

www.ketab.ir

الثالث: تطبيقات ٣٣٨
تطبيقات الاستصحاب الموضوعي ٣٣٨
تطبيقات الاستصحاب الحكمي ٣٣٨

الرابع: الفرق بين الاستصحاب وقاعدة اليقين ٣٣٩
تعريف قاعدة اليقين ٣٣٩
حجّية قاعدة اليقين ٣٤٠

أدلّة حجّية الاستصحاب ٣٤٠
أدلّة حجّية الاستصحاب على مبنى القدماء ٣٤٠
حمل الاستصحابات في كلمات الفقهية القديمة على الأمارية ٣٤٤
دليل حجّية الاستصحاب على مبنى المتأخرين ٣٤٤
روايات الاستصحاب ٣٤٥

١. صحيحة زرارة الأولى ٣٤٥
سند الرواية ٣٤٦
وجه دلالة الرواية ٣٤٦

٢. صحيحة زرارة الثانية ٣٤٨
المقطع الأوّل من الرواية ٣٤٨
المقطع الثاني من الرواية ٣٤٩
المقطع الثالث من الرواية ٣٤٩
وجه الاستدلال بالمقطع الثالث على حجّية الاستصحاب ٣٥٠

www.ketab.ir

دلالة الرواية على إجزاء الصلاة المأتي بها بالطهارة المستصحبة ٣٥٢

٣. حديث الأربعمائة ٣٥٣

سند الحديث ٣٥٣

دلالة الحديث ٣٥٤

وجه أظهرية الحديث في الاستصحاب ٣٥٥

في تنبيهات الاستصحاب ٣٥٦

التنبيه الأوّل: في فعلية الشك ٣٥٦

ظهور أخبار الاستصحاب في فعلية اليقين والشكّ ٣٥٦

فرعان مختلفان من حيث فعلية الشك وجريان الاستصحاب فيهما ٣٥٦

التأمّل في الفرق بين الفرعين ٣٥٨

التنبيه الثاني: في استصحاب الكلّي ٣٥٩

أقسام الكلّي ٣٥٩

المراد من الكلّي في استصحاب الكلّي ٣٦٠

استصحاب الكلي الموضوعي والحكمي ٣٦٠

أقسام استصحاب الكلّي باعتبار منشأ الشكّ في بقاء الكلّي ٣٦٠

القسم الأوّل من استصحاب الكلّي ٣٦١

تمامية أركان الاستصحاب في القسم الأوّل من استصحاب الكلّي ٣٦١

ثمرة القسم الاوّل من استصحاب الكلي مع استصحاب الفرد ٣٦٢

www.ketab.ir

القسم الثاني من استصحاب الكلّي ٣٦٣
تمامية أركان الاستصحاب في القسم الثاني من استصحاب الكلّي ٣٦٣
القسم الثاني من استصحاب الكلي غير استصحاب الفرد المردّد ٣٦٤

القسم الثالث من استصحاب الكلّي ٣٦٦
تمامية أركان الاستصحاب في القسم الثالث من استصحاب الكلّي ٣٦٦
الإشكال في تمامية أركان الاستصحاب في القسم الثالث ٣٦٨
الاستصحاب استمرار الوجود لا استيناف الوجود ٣٦٨
الاستثناء في القسم الثالث من استصحاب الكلّي ٣٦٨

التنبيه الثالث: عدم حجّية الأصل المثبت ٣٧٠
تمهيد ٣٧٠
المراد من الأصل المثبِت ٣٧١
أقسام آثار المستصحب و حجّيتها ٣٧٢
عدم حجّية الاستصحاب في ترتّب الآثار العادية والعقلية ٣٧٤
عدم حجّية الاستصحاب في الآثار المترتّبة على الآثار العادية أو العقلية ٣٧٥
قصور الأدلّة عن إعطاء لحجّية إلى الآثار العادية أو العقلية ٣٧٥
وجه عمل الفقهاء القدماء بلوازم المستصحب العقلية أو العاديّة ٣٧٦
الاستثناء من عدم حجّية الأصل المثبت ٣٧٦

التنبيه الرابع: تقدّم الأصل السببي على المسببي ٣٧٧
أقسام تعارض الاستصحاب مع الأصول العملية ٣٧٧

www.ketab.ir

تعارض الاستصحابين ٣٧٧
الأقوال في الاستصحابين إذا كان الشكّ في أحدهما مسبَّباً عن الآخر ٣٧٨
الحقّ تقديم الأصل السببي على المسبَّبي ٣٧٩
علّة عدم تقدّم الأصل المسبَّبي على السببي ٣٧٩
وجه آخر في تقديم الأصل السببي على المسبَّبي ٣٨٠

التنبيه الخامس: تقدّم الاستصحاب على سائر الأصول ٣٨١
المقام الأوّل: في تقدّم الاستصحاب على الأصول برفع الموضوع ٣٨١
المقام الثاني: في تقدّم الاستصحاب على الأصول بتحصيل غرضها ٣٨٢

المقصد الثامن: تعارض الأدلّة الشرعية ٣٨٣
التعارض في اللغة ٣٨٨
التعارض في الاصطلاح ٣٨٨
التعرض غير مستقرّ (بدوي) ومستقرّ ٣٨٩

الفصل الأوّل في الجمع بين الدليلين أو التعارض غير المستقر ٣٩٠
قاعدة الجمع مهما أمكن أولى من الطرح ٣٩٠
أمور في المراد من الجمع والطرح والإمكان والأولوية ٣٩٠
تنبيه في عدّ التخصّص والورود من موارد التعارض ولو بدوياً ٣٩٢
توضيح موارد الجمع العرفي ٣٩٣
المراد من عقد الوضع وعقد الحمل ٣٩٧
وجه التعبير بعقد الوضع وعقد الحمل بدلاً عن الموضوع والمحمول ٣٩٨

www.ketab.ir

توضيح أقسام الحكومة ٣٩٨
الفرق بين التخصيص و الحكومة التضييقية في عقد الوضع ٤٠١
المقوّم في الحكومة ٤٠٣
المراد من التخصيص هنا هو المنفصل ٤٠٤
اختلاف التخصيص مع الحكومة ٤٠٤
تقديم الأظهر على الظاهر شخصيّ ونوعي ٤٠٦
موارد منضبطة من تقديم الأظهر على الظاهر ٤٠٧
أ: دوران الأمر بين تخصيص العامّ وتقييد المطلق ٤٠٧
ب: إذا كان لأحد الدليلين قدر متيقن ٤٠٨
ج: دوران الأمر بين التقييد والحمل على الاستحباب ٤٠٨
وجه حجّية الجمع العرفي ٤٠٩
الفصل الثاني: التعارض المستقر أو إعمال الترجيح والتخيير ٤١١
الأوّل: ما هي القاعدة الأوّلية عند التعارض؟ ٤١١
الأقوال في القاعدة الأوّلية ٤١١
الفرق بين التوقف والتساقط ٤١١
الدليل على التساقط عند تعارض الدليلين ٤١٢
فائدة البحث عن القاعدة الأوّلية ٤١٣

www.ketab.ir

الثاني: ما هي القاعدة الثانوية عند التعارض؟ ٤١٤
التعادل و التراجيح ٤١٤

الصورة الأولى: الخبران المتعارضان المتكافئان ٤١٥
الأقوال في صورة تعادل الدليلين ٤١٥
التخيير هو المختار ٤١٥

هل التخيير بدوي أو استمراري؟ ٤١٨

ما هو مرجع الروايات الآمرة بالتوقّف؟ ٤١٩
الأخبار الدالّة على التوقف في حالة تعادل الدليلين ٤١٩
حلّ التعارض الواقع بين أخبار التوقّف والتخيير ٤٢١

الصورة الثانية: الخبران المتعارضان غير المتكافئين ٤٢٢

الأمر الأوّل: في بيان المرجّحات الخبرية ٤٢٣

أ. الترجيح بصفات الراوي ٤٢٣
صفات الراوي الموجبة للترجيح ٤٢٣
الترجيح بصفات الراوي في مقبولة عمر بن حنظلة ٤٢٤
الإشكال على الترجيح بصفات الراوي ٤٢٦
الترجيح بصفات الراوي في مرفوعة زرارة ٤٢٧

ب: الترجيح بالشهرة العمليّة ٤٢٨
الترجيح بالشهرة في مقبولة عمر بن حنظلة ٤٢٨

www.ketab.ir

المراد من الشهرة في المقبولة ٤٢٩
الملاحظة على الترجيح بالشهرة ٤٢٩
إشكال آخر على التمسّك بالمقبولة للترجيح بالشهرة ٤٣٠

ج: الترجيح بموافقة الكتاب ٤٣٠
الترجيح بموافقة الكتاب في مقبولة عمر بن حنظلة ٤٣١
رواية عبد الرحمن البصري في الترجيح بموافقة الكتاب ٤٣٢
أقسام المخالفة مع الكتاب ٤٣٣
المراد من المخالفة هنا ٤٣٤
الصورتان في المخالفة مع الكتاب بمثل العموم والخصوص ٤٣٤
مناقشة في حمل المخالف على نحو العموم والخصوص دون التباين ٤٣٥

د: الترجيح بمخالفة العامة ٤٣٦
الترجيح بمخالفة العامّة في مقبولة عمر بن حنظلة ٤٣٦
رواية عبد الرحمن البصري في الترجيح بمخالفة العامّة ٤٣٧

وجه الإفتاء بالتقية ٤٣٨
التقية في المكاتيب ٤٣٩

الأمر الثاني: الأخذ بالمرجحات لازم ٤٤١
لزوم الأخذ بالمرجّحات عند الأصحاب ٤٤١
ترتيب المرجّحات ٤٤٢

الأمر الثالث: التعدّي من المنصوص إلى غير المنصوص ٤٤٣

www.ketab.ir

الدليل على لزوم التعدّي من المرجّحات المنصوصة إلى غير المنصوصة ٤٤٣
الحقّ عدم جواز التعدّي من المرجّحات المنصوصة إلى غيرها ٤٤٤

النتائج المحصلة ٤٤٤

خاتمة المطاف التعارض على نحو العموم والخصوص من وجه ٤٤٦
أقسام التنافي بين الدليلين ٤٤٦
حكم التنافي على نحو العموم والخصوص المطلق ٤٤٦
حكم التنافي على نحو التباين ٤٤٧
حكم التنافي على نحو العموم والخصوص من وجه ٤٤٧

www.ketab.ir